اسم المصدر : الرياض

التاريخ: 03-12-2013 رقم العدد: 136598 رقم الصفحة: 28 مسلسل: 170 رقم القصاصة: 1

AL RIYADH - 16598- 51st Year -TUESDAY-3- 12 - 2013

تحديات غير مسبوقة لمواجهة أحلام «الطامعين» و«الحاسدين»

القمة الخليجية في الكويت.. «المصير المشترك» على محك «تفعيل القرارات»!

المشاركون في الندوة أكدوا على أهمية العمل الخليجي المشترك لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية

■ تبدأ الأسبوع المقبل -كما هو متوقع- اجتماعات الدورة (٣٤) للمجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمدة يومين، حيث تلتئم القمة في ظروف غير عادية، وتحديات شعبية غير مسبوقة؛ أفرزتها تداعيات "الربيع العربي"، ونتائج اتفاق الغرب بشأن المفاعل النووي الإيراني، والأزمة السورية، إلى جانب تنامي سقف طموحات أبناء الخليج في تعزيز مظاهر الوحدة الخليجية، و"الدفاع المشترك"، و"التكامل الاقتصادي"، والتنمية البشرية، و"الوعي السياسي" بأهمية الحفاظ على المنجزات، ومواجهة "التصنيفات الفكرية".

وتنظر القمة في اجتماعها المقبل إلى نتائج الدراسات والتوصيات حول مشروع الانتقال من مرحلة "التعاون" إلى مرحلة "الاتحاد"، وهو ما يتوقع أن يتضمنه البيان الختامي للقمة، حيث لا يزال هذا المقترح الذي أطلقه الملك عبدالله في "قمة الرياض" قبل سنتين يأخذ صدى رسمياً وشعبياً لدى أبناء المنطقة، كما تبحث القمة أيضاً ملفات التعاون المشترك، وآلية تفعيل القرارات، والتنسيق السياسي في مواجهة أحداث المنطقة.

"ندوة الثلاثاء" هذا الأسبوع تناقش التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والثقافية التي تواجه دول الخليج، وذلك تزامناً مع القمة المرتقبة في "الكويت".

إيران والمفاعل النووي الملف الأبرز سياسياً و«التصنيفات الفكرية» أمنياً.. و«الاتحاد الجمركي» و«السوق المشتركة» اقتصادياً

اسم المصدر : الرياض

التاريخ: 03-12-2013 رقم العدد: 136598 رقم الصفحة: 28 مسلسل: 170 رقم القصاصة: 2

د.الخشيبان: شعوب المنطقة اليوم جزء من العملية السياسية وقادرة على التأثير في صناعة القرار

أمال كبيرة

في البداية قال "د. عبدالمحسن المارك": إن القمة الخليجية التي تعقد كل عام تكون دائما مهمة؛ وذلك لاجتماع أصحاب القرار والقادة الخليجيين، حيث تتطلع إليها الشعوب الخليجية والعربية بآمال كبيرة، مضيفا أن القمة الخليجية المرتقبة في الكويت بحكم الأحداث الخطيرة التي تمر بها المنطقة منذ عام وحتى الآن تكون بالغة الأهمية والحساسية والخطورة، خاصة تلك الأحداث الناجمة عن استمرار الأزمة السورية بكل عنفها، مبينا أنه كانت الآمال تتطلع إلى تحرك المجتمع الدولي تجاه حل عادل لهذه القضية، ووقف المأساة، ووقف النزيف الدموي المستمر، لكن للأسف لا المنظمة الدولية ولا الدول الكبرى وجدت حلا عادلا تجاه هذه القضية، مشيرا إلى أنه انحصرت الأزمة السورية فقط فيما يتعلق بالأسلحة الكيماوية، والتركيز الآن ينصب في مؤتمر جنيف، حيث تحرص عليه جميع الدول الكبرى دون أن تثبت للشعب السوري الآمال والنتائج المتوقعة من هذا المؤتمر، مؤكدا على أن القمة الخليجية تتطلب الآن بشكل ملح وكبير تضامن وتضافر الدول الخليجية بالاهتمام بقوة بمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز التي أطلقها قبل عامين في قمة الرياض والمتمثلة في الانتقال من التعاون إلى الاتحاد؛ لأن الأمور أصبحت الآن ملحة في هذه المرحلة الحساسة.

خطر العمالة

وحول التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة، أوضح اللواء "د. فيصل حامد" أن التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية جميعها متداخلة؛ إذ من الصعب التحدث عن التحديات الأمنية دون الإشارة إلى الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وبصفة عامة فإن التحديات الأمنية التي تواجه دول الخليج حاليا كثيرة، ويمكن إيجازها -من دون ترتيب- فيما ذكره الفريق "ضاحي خلفان" -قائد عام شرطة دبي- خلال محاضرة في يناير عام ٢٠١٢م عن التهديدات الأمنية التي تحيط بدول الخليج، ومن ضمن ما ذكره ازدياد (العمالة الوافدة) في دول الخليج بصفة عامة، مبينا أن البنك الدولي أشار في عام ٢٠٠٢م إلى أن نسبة المقيمين في دولة قطر (٨٧٪)، ودولة الإمارات (٨١٪)، والكويت (٩٦٪)، والبحرين (٤٣٪)، وعمان (٢٨٪)، وأخيرا في المملكة العربية السعودية (٢٨٪)، مؤكدا على أن هذه النسب هائلة جدا، ونحن الآن في نهاية عام ٢٠١٣م، ومن المؤكد أن تكون ارتفعت، لافتا إلى أن الدراسات أثبتت أن زيادة العمالة لها علاقة بزيادة الجرائم، ولها علاقة بزيادة الطلب على الخدمات، مما يؤدي إلى استنزاف الاقتصاد، موضحا أنه في العام الماضي ذكر وزير مالية البحرين أن عام ٢٠١٢م ستكون العمالة في دول الخليج قد حولت (٨٠) مليار دولار إلى دولها.

برنامج إيران

وشدد اللواء "د. فيصل حامد" على أن التحدي الآخر هو (البرنامج النووي الإيراني)، إضافة إلى التوسع الإيراني في العالم، مضيفا أن المفاعل النووي الإيراني في "بوشهر" يقع في منطقة زلازل ويبعد (٣٠٠كم) عن عدد من عواصم الخليج، أي أنها مسافة أقرب إلى دول الخليج من عاصمة إيران "طهران"، وكلنا نرى النفوذ الإيراني الممتد في العراق وسوريا واليمن ويحاولون الدخول إلى مصر، مبينا أن هناك تحديا كبيرا يتمثل في (الإرهاب) وقد شهدت المملكة العربية السعودية ظاهرة الإرهاب قبل أي دولة في العالم في التاريخ الحديث، وكانت لوزارة الداخلية دور فعّال في القضاء على العمليات الإرهابية، ومعالجته بالفكر من خلال مركز الأمير محمد بن نايف الذي كان له دور في استئصال ظاهرة الإرهاب، لافتا إلى أن (الفساد الإداري) يُعد تحديا خطيرا في كافة دول الخليج، ولقد أشارت مؤسسة الشفافية الدولية من خلال دراسة صدرت عام ٢٠١١م عن ظاهرة الفساد الإداري في قطر، حيث سجلت (٧,٧) درجات من الشفافية، وسجلت الكويت (٤,٥) درجات وترتيبها العالمي (٥٤)، كذلك سجلت المملكة العربية السعودية (٤,٧) درجات وترتيبها (٥٠) عالميا والخامسة في الدول العربية، والبحرين سجلت (٤,٩) درجات والرابعة عربيا وترتيبها (٤٨) عالميا، والإمارات (٦,٣) درجات وترتيبها (٢٩) عالميا والثانية عربياً، مؤكداً على أن ذلك يعطي مؤشرا إلى حد ما أن الفساد الإداري يشكل تحديا ليس في المجال الأمني فقط، بل يشكل تحديا في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

تجارة المخدرات

وأضاف اللواء "د. فيصل حامد" أن من أهم التحديات "البطالة" وقد شكلت (١٢,١٪) في المملكة العربية السعودية العام الماضي، مبينا أن (تجارة المخدرات) خطر يُهدد الجميع أيضا، ذاكرا أن المملكة خلال الأربعة أشهر الأولى من عام ١٤٣٤هـ ألقت القبض على مخدرات تقدر قيمتها السوقية بأكثر من مليار ونصف المليار ريال، وخلال شهر رجب الماضي تم القبض على (٣١٢كجم) من الحشيش، وفي شعبان (٥٦٠كجم)، لافتا إلى تحديات (حوادث المرور)؛ إذ نجد أنها تسببت في أكثر من ستة آلاف ضحية حوادث مرور سنويا، موضحا أن التحدي الأخير هو (غياب الاتحاد الخليجي) الذي يشكل وحده تحديا كبيرا في الأمن والاقتصاد.

اتحاد جمركي

وحول التحديات الاقتصادية لدول الخليج، تحدث "د. عبدالوهاب أبو داهش"، قائلا: إن التحديات الاقتصادية عديدة، إلا أن دول مجلس التعاون بدأت منذ عام ١٩٨١م بإنشاء مجلس التعاون الخليجي على أساس اتفاقية الوحدة الاقتصادية، وهذه الاتفاقية استغرقت وقتا طويلا حتى فُعّلت عام ٢٠٠٠-٢٠٠١م، من خلال الاتفاقية الاقتصادية التي مهدت للاتحاد الجمركي عام ٢٠٠٣م، ومنذ ذلك حدثت إجراءات جيدة جدا، منها: توحيد التعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي، وعبور السلع والخدمات والمواطنين والمقيمين بشكل يعد أقل مما كان في السابق، مضيفا أن البداية الحقيقية للتعاون الخليجي الحقيقي كانت في عام ٢٠٠٠م، ومازال هناك تحد كبير في عملية الاتحاد الجمركي، حيث نجد أن بعض الدول الخليجية تنفرد بمعاملات اتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا (البحرين وعمان)، وهذه بلا شك تسبب في خلل اتفاقية الاتحاد الجمركي؛ مثل رفع الضرائب تجاه العالم الخارجي بنسبة (٥٪)، وقد تلجأ بعض الدول إلى رفع التعرفة الجمركية إلى أكثر من (٥٪) لحماية منتجاتها الداخلية، مشيرا إلى أن إدعاء بعض الدول إغراق بعض المنتجات الزراعية مثل الألبان، وهذه مشكلة من المفترض ألا تكون؛ إذ المقصود بالاتحاد الخليجي هو التعامل مع المنتج كمنتج محلي وليس منتجا مستوردا من الخارج.

تفتيش مستندي

وفيما يتعلق بالسوق الخليجية المشتركة، أوضح "د. أبو داهش" أنها مازالت تواجه عوائق كبيرة، على الرغم من وجود حرية مرور للأشخاص بالبطاقة المحلية، لكن للأسف هناك عوائق أمام تحرك الشاحنات، فالتفتيش الجمركي أصبح أكثر مما يكون تفتيشا روتينيا، حيث أصبح معقدا بدرجة كبيرة، مضيفا أنه من المفترض أن يكتفي بالأوراق والاستثمارات المحلية لكل دولة والوثوق فيها كمستند رئيس، وبالتالي يصبح التفتيش مستنديا أكثر من أن يكون تفتيشا عمليا للسيارات وخلافها، مبينا أن عملية انتقال المقيمين والتأشيرات تعد مشكلة كبيرة ليست فيها حرية الحركة، وأن عملية الاستثمار بين المواطنين الخليجيين سواء في قطاع العقار والأسواق المالية مازالت تقف أمامها تحديات وعوائق، خاصة أن الاتفاقية الخاصة بالتعاون الخليجي والسوق الخليجية المشتركة تعامل الجميع بصورة متساوية بدون تمييز أو تفرقة، سواء في التوظيف أو التأمينات أو معاشات التقاعد والتملك وغيرها.

السوق المشتركة

وتأسف "د. أبو داهش" على أنه مازالت هناك تعقيدات كبيرة في جميع دول الخليج العربي نجدها في الإمارات وعمان والكويت وقطر، حيث يجد القطاع الخاص السعودي عند رغبته في الاستثمار في الدول الخليجية عوائق عديدة شكلية أو إجرائية، مضيفا أن السوق المشتركة التي كانت من المفترض أن تبدأ عملها عام ٢٠١١م فإنها الآن مُددت إلى أعوام أطول، وبالتالي فإنها لن تحقق الهدف، مبينا أنه فيما يتعلق بإتحاد العملة الخليجية هناك انسحاب من قبل سلطنة عمان والإمارات، حيث توقفت عند المفاوضات الخاصة بالعملة الموحدة، ومع هذا نجد أن هناك تحديات متوقعة وحقيقية في حال رغبة القيادة الخليجية في تحقيق حلم الشعوب الخليجية، مشيرا إلى أن المقيمين يحتاجون إلى حرية حركة لتسريع عملية التنمية وجعلها مستدامة، مع زيادة الإنتاج المحلي، مؤكداً على أن حرية التجارة تساعد على التكامل بين دول الخليج، وتساعد كذلك في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي أو أمريكا أو اتحاد الاقتصادات الأخرى، مُشدداً على أنه من المهم اتحاد الكلمة الخليجية وعدم الخروج منها إلا في حالة الضرورة القصوى.

إيران و"الإخوان"!

وعن الجانب الفكري قال "د. علي الخشيبان": إن القمة المرتقبة هي القمة الأكثر أهمية بالنسبة لجميع دول الخليج منذ حرب الخليج الثانية، والسبب في ذلك وجود أحداث مهمة، خاصة ما يجري في المنطقة الآن من تطورات، وتحديدا الاتفاقية الإيرانية - الغربية، وما سيحدثه هذا التحول الجديد الذي يجب أن يواجه من قبل دول المنطقة بمشروعات مختلفة، مضيفا أنه فيما يتعلق بالتحديات الفكرية يمكن أن أوجزه في عدة نقاط منها؛ عودة الإرهاب في البحرين تحت غطاء سياسي، وكذلك عودته بشكل مختلف مدعوم بقوى تحاول التدخل في المنطقة الخليجية، وهذه تعد أحد التحديات الفكرية الكبرى التي تواجهها المنطقة، كذلك لا ننسى ما خلفته الثورات العربية من "المد الاخواني" في منطقة الخليج، مبينا أن التشكيل الفكري في منطقة الخليج فاجأ الجميع بتلك الإشارات والأحداث التي كانت داعمة بشكل مباشر أو غير مباشر لما حدث من "المد الاخواني" الذي كاد أن يفرض سيطرته على المنطقة لولا يقظة الشعوب في المنطقة، خاصة الشعب المصري الذي تدارك الوضع وقام بالثورة المضادة.

وأشار إلى أن الأمر الأخطر هو بخول إيران في مرحلة جديدة مع الدول الغربية، إذ من المؤكد أنها ستستثمر هذا الاتفاق لتفعيل المد المذهبي، وسيكون ذلك على حساب دول المنطقة، مما يشكل تحديا آخر من التحديات الفكرية التي يجب أن تطرح أمام قادة دول المجلس في القمة.

شعوب المنطقة

وأكد "د. الخشيبان" على أن شعوب المنطقة الآن أصبحت جزءا من العملية السياسية بخلاف ما كان في السابق، حيث كانت تنتظر ما ينتج من هذه الاجتماعات، لكن اليوم نجد أنها تعبّر عن ما يحدث في العالم من خلال قنوات الاتصال، وقد يصل الأمر إلى مرحلة أن يضع لها البعض برنامجا وتوقعات، مُشددا على أهمية تتويج القمة بالدعوة التي وجهها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بإنهاء مرحلة "التعاون" والدخول في مرحلة "الاتحاد"؛ إذ ليس من الممكن فصل القضايا السياسية والاقتصادية عن القضايا الفكرية التي لها تأثير أكبر من تلك التأثيرات الأخرى؛ لأن القضايا الفكرية أصبحت الآن تقود المنطقة سياسيا، ولعلكم لاحظتم تلك في الثورة المصرية وقبلها في الثورة الإيرانية التي كانت على مدى (٣٠) عاما تقود هذه الخطورة التي نواجهها اليوم.

استيعاب التغيير

وأكد "د. إبراهيم الزبن" على أنه من خلال قراءته للواقع الاجتماعي في دول مجلس التعاون الخليجي، سواء على مستوى الحكومات أو على مستوى الشعوب، أو على مستوى المجتمع المدني، يجد تجاوبا مع هذا التغيير الذي يحدث في العالم، وهناك رغبة قوية جدا نحو الامتزاج في التكتلات العالمية عبر ما يسمى بالاتحادات التي تتعدى الإقليمية إلى الدولية والعالمية، مضيفا أن المنظمات الدولية دائما تسعى إلى وضع شروطها على دول المنطقة، والدول مستوعبة للأوضاع عبر سياساتها وقياداتها، وبالتالي هي تتوافق معها بالشكل الذي يتوافق مع ثقافتها وبُنيتها الثقافية، وتتوافق أيضاً مع تطلعات شعوبها، مبينا أن التحدي الأساسي الذي يجب أن نركز عليه هو التطور الذي حدث في الجانب "الديمغرافي" فيما يتعلق بتضخم فئة الشباب، وهي الفئة التي تصنع القرار الآن في كثير من دول العالم، وأن مشاركة المملكة لدول العشرين التي اجتمعت مؤخرا في مناقشة قضايا الشباب وريادة الأعمال ودور مجتمعات المؤسسات المدنية ودورها في تعزيز وجود الشباب وتمكينهم تنمويا، كانت هي أكبر التحديات والمتمثلة في مدى استيعاب السياسات المحلية أو الاقليمية لمثل هذا التحول، مشيراً إلى أن ما يحدث هو أمر إيجابي، وأن المجتمع بكل فئاته أستوعب التغيير.

فكر استباقي

وعن الصعوبات التي توجه دول المجلس في التحول من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، أوضح "اللواء د. محمد السراء" أنه عند النظر إلى الفكر التحولي من الناحية الأمنية الدقيقة؛ فإنه يجب أن نفكر في مخرجات ومدخلات الأمن في دول مجلس التعاون قبل أن نفكر في النظر في شيء معين، بحيث نضع هذه التداعيات وهذه المحاور ونبدأ بالمدخلات، مع إصلاح أعمالنا الأمنية الداخلية بدقة شديدة، لكي تصبح لدينا أرضية نقرب بها بين النظرية والتطبيق في جميع المجالات التي سنخوضها على مستوى دول الخليج، مبينا أنه لا يوجد لدينا في الوقت الحاضر أي رؤية تحليلية للتداعيات الأمنية، فلو وضعنا هذه التداعيات وهذه المتغيرات والنواحي المستحدثة في الجريمة، لكان لدينا مجموعة علمية قياسية لدراسة هذه الظواهر داخليا ومن ثم التأقلم مع أجهزة مجلس التعاون الخليجي في هذا المجال، لافتا إلى أن الأجهزة تبحث عن هذه الأمور والخطوط العريضة ومحاورها، وكيفية التحول، وكذلك كيفية النظرة إليها بمنظار قوي، لكن لابد أن يكون لدينا فكر استباقي لدراسة هذه الظاهرة حتى لو تم التحول، بحيث تقدم العمل المتميز في عملنا الأمني.

عمل أمني

وأوضح "اللواء د. السراء" أن العمل الأمني يحتاج في مدخلاته أن تكون مرتبة علميا، كذلك يجب أن تقاس متغيراتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية علميا، حتى تظهر في "بوتقة" متلازمة ومتأقلمة مع ما هو موجود في المجتمع، مضيفا أنه إذا ظللنا ندور في حلقة مفرغة وكل يقدم خدماته بمستواه وبطريقته، سوف نجد أنفسنا في الواقع أن المجرم المثقف والجرائم المستحدثة ستعطل مسار الاتحاد، مُشددا على أهمية إصلاح مدخلاتنا الأمنية إصلاحا دقيقا؛ لأن أهم شيء في التداعيات الأمنية هو انحسار هيبة

محفزات اقتصادية من دون «عملة» وسوق مشتركة

■ تحدث "د.عبدالوهاب أبو داهش" حول محفزات الاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون، قائلا: أعتقد حينما يكون هناك اتحاد ستكون هناك سوق كبيرة جدا، خاصة أن حرية حركة التجارة مهمة لكل دول الخليج، معتقدا أن "دبي" لم تكن تزدهر تجاريا لو لم تكن أسواق الخليج مفتوحة لها ومنها سوق المملكة.

وقال: "يجب على جميع القادة أن يدركوا أنه كلما كان حجم السوق كبيرا ازدادت إنتاجيته ونمو مجتمعه"، مبينا أن قوة التفاون في ظل وجود منظمة التجارة العالمية، ووجود اتحادات في أمريكا وآسيا يحتم علينا أن نكون أكثر قدرة على مواجهتهم كوحدة اقتصادية متماسكة، مؤكداً على أن العملة الخليجية الموحدة مهمة جدا لتسيير الاستثمارات بين دول الخليج، إذ من الصعب أن تكون هناك استثمارات بالمعنى الصحيح حتى تكون هناك عملة موحدة تقلل من المخاطر، واتخاذ سياسات نقدية وتجارية موحدة أمام العالم الخارجي. واشار إلى أن السوق الخليجية تعد من الأسواق الاستهلاكية الكبيرة على مستوى الدول العربية، وبالتالي فإن قدرتنا التفاوضية تعتمد على اتخاذ إجراءات وسياسات اقتصادية موحدة، وغير ذلك لا أعتقد أنه سيكون بمقدور كل دولة على حدة التعامل مع التحديات الاقتصادية في حال انخفاض أسعار النفط، أو فشلها في تنويع القاعدة الاقتصادية.

فكر «القطيع» يصدّر الشائعات!

■ أوضح "د.إبراهيم الزبن" أن الفكر السائد في المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمعات الخليجية هو فكر "القطيع"، بمعنى أنهم تبع لقادة الرأي في المجتمع، وهؤلاء القادة هم الذين يبثون الأفكار ويحولونها إلى رؤية معينة، ومن ثم تبدأ تسير بين مجموعة من التابعين لهؤلاء القادة، وتصبح كأنها حقائق.

وقال إن قدرة المواطن الخليجي في التصدي للشائعات التي بدأت تنتشر في دول الخليج سواء على مواقع التواصل الاجتماعي، أو على مستوى الحراك الشعبي التقليدي لا تزال محدودة، مضيفا أن الإشكالية التي تحدث في هذا الموضوع أن الأسرة والمدرسة والمسجد وكل مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية لم تستطيع أن تعطي فرصا جيدة ومناسبة لتغيير هذا الفكر، وبالتالي أصبح فكر القطيع هو الذي يحرك الشباب وكثيرا من فئات المجتمع عبر القنوات أو أجهزة التواصل الاجتماعي خلال الأربع وعشرين ساعة حتى تصبح حقيقة واقعية، بينما هي عكس ذلك، مشيرا إلى أن هناك طريقتان لحل هذه المشكلة، (الطريقة الأولى) أن تكون لدينا خطط طويلة المدى تستهدف المؤسسات المجتمعية المؤثرة على تفكير الأفراد، و(ثانيا) هناك ما يسمى بالحلول الوقتية قصيرة المدى، التي لابد من ربطها بالاستراتيجيات التنفيذية التي لها علاقة بخطط واقعية وواضحة يمكن تنفيذها وليس مجرد أفكار تطرح في منتديات علمية وغيرها من المنتديات ثم يصعب تنفيذها في الواقع.

أدار الندوة

د.أحمد الجميعة

د.أبو داهش: حرية التجارة تساعد على التكامل بين دول الخليج وتساعد على المفاوضات مع الغرب

اسم المصدر : الرياض

التاريخ: 03-12-2013 رقم العدد: 136598 رقم الصفحة: 28 مسلسل: 170 رقم القصاصة: 3

مقارنة غير دقيقة مع الاتحاد الأوروبي!

■ قال الزميل "هاني وفا" إن مجلس التعاون الخليجي مرّ على إنشائه حوالي (٣٣) عاما، ومازلنا إلى الآن نتحدث عن التحديات، وكل عام تزداد اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، متسائلا: ما المخرج للتقليل من حجم هذه التحديات، خاصة أن دول الخليج أكثر تقارباً، وتملك مقومات الوحدة أكثر من الاتحاد الأوروبي مثل اللغة والدين والعادات والتقاليد الاجتماعية؟.

واستدرك "د.إبراهيم الزبن" على ما ذكره الزميل "هاني وفا" من أن مقارنة الاتحاد الخليجي مع دول الاتحاد الأوروبي غير دقيقة؛ لأن هناك اختلاف في التكوين السياسي والبنى الثقافية والاقتصادية الأوروبية، مضيفاً أن التحديات التي تزداد على المنطقة كل عام ينبغي أن تخضع للدراسات والأبحاث العلمية، لهذا لابد من وجود دراسات وأبحاث دقيقة عن واقع دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك دراسة خاصة عن واقع الشعوب، ولماذا مثلاً مازالت تتجاوب مع الأفكار السلبية التي تُطرح من الخارج.

وأوضح اللواء "د.فيصل حامد" أن التحديات أمام دول الخليج في ازدياد مطرد، وتتأثر تلقائياً بالأوضاع التي تجري وتتبدل بشكل يومي في المنطقة والعالم، فمثلاً قبل ثلاث سنوات كانت إيران نافذة في سورية، لكن الشعب السوري لم يتحرك ويثور إلا قبل عامين، وفي البحرين كان هناك تغلغل إيراني لكن لم يكن هناك تدخل مباشر كما يحدث الآن، مشيرا إلى أن استراتيجية التعامل مع التحديات على المدى الطويل أهم من من فكرة المواجهة الآنية، مستشهداً بالارهاب الذي لا يواجه إلا بالفكر، وهو ما عملت عليه وزارة الداخلية في المملكة حين واجهت المشكلة بالفكر، وتحديداً بإنشاء مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة الذي حقق نتائج كبيرة.

سقف الطموحات نحو التحول الديمقراطي

■ أوضح "د.علي الخشيبان" أن دعوة التحول من مرحلة "التعاون" إلى مرحلة "الاتحاد" سوف تزيد بشكل كبير جدا من سقف طموحات مواطني الخليج، إلى جانب عملية الإصلاح والتحول "الديمقراطي" في المنطقة-، خاصة الاصلاح والتوسع في عملية الحريات، وكذلك القضاء على الفساد وإصلاحات أنظمة القضاء.

وقال إن شعوب المنطقة الخليجية تنظر إلى هذه المصطلحات على أنها خطوات إيجابية يجب أن تتم، وخلال العشر سنوات الماضية هناك دول خليجية استطاعت أن تحقق قفزات كبرى عبر إدخال نماذج للعمل الديمقراطي في مؤسساتها السياسية، حيث نجد التجربة "البرلمانية" موجودة الآن في جميع دول الخليج مع تفاوت المسميات، فالمرأة أصبحت موجودة في جميع المؤسسات البرلمانية الخليجية، كذلك النظام القضائي يمر الآن بإصلاحات كبرى، وكذلك النظام التعليمي، إضافة إلى أن كل دول الخليج لديها مؤسسات حكومية وأهلية في مجال حقوق الإنسان، ذاكرا أن هذه الصور العريضة هي المنطلق الذي تسير عليه الشعوب نحو فرص أكبر للمشاركة السياسية بما يتوافق مع الأنظمة.